Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 218-225, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261027

Analysis of the impact of fiscal policy on achieving inclusive growth in selected countries and the possibility of applying it in Iraq

Rusul K. Nassir[1], Qahtan L. A. al-Rubaie[2]
[1]Banking and Finance Management, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
[2] Accounting and financial control department, college of business economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
rusulkareem9690@gmail.com , qahtan@nahrainuniv.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Rusul K. Nassir
rusulkareem9690@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research provides an in-depth analysis of the impact of fiscal policy on achieving inclusive growth in both Algeria and Saudi Arabia during the period 2004-2024. It focuses on key fiscal policy instruments such as public spending, public revenues, and the sectoral distribution of GDP, aiming to identify successful fiscal measures and explore their potential application in developing Iraq's economic experience.

The research employs a comparative analysis methodology, examining the financial and economic performance of both countries and comparing it to the Iraqi economic reality based on long-term official data. The analysis emphasizes the relationship between fiscal expansion, diversification of the production base, and improvements in social indicators.

The results indicate that Saudi Arabia achieved greater progress in achieving inclusive growth based on diversifying the production base and expanding financial inclusion, while Algeria focused on the social dimension of its fiscal policy, leading to improved income distribution and reduced poverty, but with limited economic diversification. The study concludes by presenting an Iraq within the framework of an integrated financial and developmental reform that takes into account justice, efficiency and sustainability.

Keywords: Fiscal policy, Inclusive growth, Public revenues, Public spending, Economic equity, Fiscal reform.

Conclusions:

1. Rentier economies (Algeria, Saudi Arabia, and Iraq) rely to varying degrees on oil revenues. However, the extent to which these revenues are utilized to achieve inclusive growth varies depending on the efficiency of fiscal policy management.
2. The Algerian experience has made significant progress in the social dimension of inclusive growth by directing spending towards education, health, and social support, which has contributed to poverty reduction and improved income distribution, despite limited diversification of production.
3. The Saudi experience has demonstrated a greater capacity to achieve productive inclusive growth by increasing the efficiency of investment spending and diversifying the production base, thus enhancing the economy's resilience to external shocks.
4. The weakness of non-oil revenues represents one of the most prominent structural imbalances in the Iraqi economy, limiting fiscal sustainability and increasing the fragility of the public budget.
5. Achieving inclusive growth is not as closely linked to the size of public spending as it is to its efficiency and its direction towards productive and social sectors capable of creating job opportunities and reducing inequalities.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 218- 225

تحليل إنعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي لدول مختارة وإمكانية تطبيقها في العراق

رسل كريم ناصر*[1]، قحطان لفتة عطية الربيعي[2]
[1]قسم إدارة الصيرفة والتمويل، كلية إقتصاديات الإعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
[2]قسم الرقابة المحاسبية والمالية، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
rusulkareem9690@gmail.com ،qahtan@nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
رسل كريم ناصر
rusulkareem9690@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يتناول هذا البحث تحليلاً عميقاً لإنعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال المدة (2004-2024)، مع التركيز على أدوات السياسة المالية الرئيسة كالإنفاق العام، الإيرادات العامة، ومستوى التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف إستنتاج الإجراءات المالية الناجحة وإمكانية الإستفادة منها في تطوير تجربة العراق الإقتصادية.
إعتمد البحث على منهج التحليل المقارن، حيث جرى تحليل الأداء المالي والإقتصادي في الدولتين ومقارنته بالواقع الإقتصادي العراقي بالإستناد الى بيانات رسمية طويلة الأجل، مع التركيز على العلاقة بين التوسع المالي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات الإجتماعية.
أظهرت النتائج أن السعودية حققت تقدماً أكبر في تحقيق نمو إحتوائي قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع الشمول المالي، بينما ركزت الجزائر على البعد الإجتماعي في السياسة المالية، مما أدى الى تحسين توزيع الدخل وتقليل الفقر لكن مع ضعف التنويع الإقتصادي. وتختتم الدراسة بتقديم تصور تطبيقي لإمكانية توظيف الخبرات الجزائرية والسعودية في العراق ضمن إطار إصلاح مالي وتنموي متكامل يراعي العدالة والكفاءة والإستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الإحتوائي، الإيرادات العامة، الإنفاق العام، العدالة الاقتصادية، الإصلاح المالي.

المقدمة:

شهدت الأدبيات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة تحولاً في مفهوم التنمية، إذ لم يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يمثل الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية، بل أصبح التركيز منصباً على نوعية هذا النمو ومدى قدرته على إشراك مختلف فئات المجتمع في عوائده. ومن هذا المنطلق برز مفهوم النمو الاحتوائي بوصفه أحد أهم المفاهيم التنموية الحديثة، لكونه يجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توسيع فرص العمل، والحد من الفقر، وتقليص التفاوت في توزيع الدخل، بما يضمن استفادة جميع أفراد المجتمع من ثمار التنمية.
وتُعد السياسة المالية من أبرز الأدوات الاقتصادية القادرة على توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف النمو الاحتوائي، عبر إدارة الإنفاق العام والإيرادات العامة بما يعزز الاستثمار في رأس المال البشري، ويرفع كفاءة البنية التحتية، ويحفز القطاعات الإنتاجية، ويوفر شبكات حماية اجتماعية أكثر كفاءة. إلا أن فاعلية هذه السياسة تختلف باختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية ومستوى الكفاءة المؤسسية وأولويات الحكومات في توجيه الموارد العامة.
وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة تجارب بعض الدول العربية التي استطاعت توظيف السياسة المالية بدرجات متفاوتة في دعم مسار النمو الاحتوائي، ولاسيما المملكة العربية السعودية والجزائر، لما تمثله من نماذج اقتصادية تعتمد بدرجات مختلفة على الموارد الطبيعية، مع تبني إصلاحات مالية وتنموية استهدفت تنويع الاقتصاد وتحسين مؤشرات التنمية. كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنسبة للعراق، الذي ما زال يواجه تحديات هيكلية تتمثل في الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية، وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، واستمرار معدلات البطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخل.
وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل انعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في كل من السعودية والجزائر خلال المدة (2004–2024)، مع استكشاف إمكانية توظيف أبرز الممارسات والسياسات الناجحة بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي العراقي، بما يسهم في تقديم رؤى وتوصيات تدعم بناء سياسة مالية أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالشمول والاستدامة.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الآتي: (الى أي مدى إستطاعت الجزائر والسعودية توظيف سياستهما المالية لتحقيق نمو إحتوائي خلال المدة (2004-2024)، وكيف يمكن للعراق الإستفادة من تلك التجارب في صياغة سياسة مالية أكثر شمولاً وكفاءة).

1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي، لاسيما في الإقتصادات الريعية المعتمدة على الإيرادات النفطية، في ظل التحديات الإقتصادية التي شهدتها المدة (2004–2024) والمتمثلة في تقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية وجائحة كورونا. كما تكتسب الدراسة أهميتها من إعتمادها تحليلاً مقارناً لتجربتي الجزائر والسعودية في إدارة السياسة

المالية، وإنعكاسها على مؤشرات النمو الإحتوائي، مع ربط النتائج بإمكانية الإستفادة منها في العراق الذي يعاني من إختلالات هيكلية في الإنفاق العام. وتتمثل القيمة العلمية للبحث في سد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات المقارنة التي تربط بين السياسة المالية والنموالإحتوائي في السياق الإقليمي

2. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية، يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. تحليل تطور السياسة المالية في كل من الجزائر والسعودية خلال المدة (2004–2024)، مع التركيز على بنية الإنفاق العام والإيرادات العامة.
2. تحليل إنعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي في دول العينة، من خلال تتبع مؤشرات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل.
3. إبراز أوجه الإختلاف والتشابه بين التجربتين الجزائرية والسعودية في إدارة السياسة المالية ضمن بيئة إقتصادية ريعية.

3. الفرضيات

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن تنويع أدوات السياسة المالية وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية والتعليم والصحة يؤدي الى تعزيز النمو الإحتوائي وتحسين العدالة التوزيعية).

4. الدراسات السابقة

إعتمدت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة للاستفادة منها في بناء بعض أركان الإطار النظري للدراسة وكيفية بناء وصياغة منهجية البحث ومنه:

1- (عزال وآخرون، 2020) بعنوان" السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2010-2017)" بحث منشورحيث هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة السياسة المالية المنتهجة في العراق خلال المدة (2010 - 2017) ومعرفة مدى فاعلية الإنفاق العام والإيرادات العامة (النفطية والضريبية) في تحفيز مؤشرات التنمية الإقتصادية وتحديد الأسباب الهيكلية التي تمنع السياسة المالية من أداء دورها التنموي المنشود في الإقتصاد العراقي، ووضع مقترحات وتوصيات لصناع القرار تهدف إلى إصلاح النظام المالي وتنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن النفط. وتوصلت الدراسة الى عدد من الإستنتاجات أهمها: أن الموازنة العامة العراقية تعتمد بنسبة تتجاوز (90%) على الإيرادات النفطية، مما يجعل التنمية رهينة لتقلبات أسعار السوق العالمية. وأن الجانب الأكبر من الإنفاق الحكومي هو "إنفاق تشغيلي" (رواتب واستهلاك)، مقابل ضعف واضح في الإنفاق الإستثماري الموجه للبنى التحتية والقطاعات الإنتاجية. كما أدت السياسة المالية المتبعة الى إهمال القطاعات الزراعية والصناعية، مما تسبب في زيادة الإعتماد على الإستيراد وتفشي البطالة، ووجود خلل في كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي، مما أفقد الدولة أداة مالية هامة كان من الممكن أن تسهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، كذلك السياسة المالية في العراق هي سياسة "مستجيبة للصدمات" وليست سياسة "تخطيطية تنموية"، مما أدى إلى تعثر معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي.

2- (مصطفى، مروة محمد علي، 2023) بعنوان "دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر- دراسة قياسية" بحث منشور حيث سعت الدراسة الى تحديد مفهوم النمو الإحتوائي وآثاره ومعوقاته وتوضيح أدوات السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الإحتوائي، وبينت الدراسة العلاقة السببية بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر، وحللت الدراسة واقع السياستين المالية والنقدية والنمو الإحتوائي في مصر. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها: لم تؤدِ الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الدولة إلى تحسين مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل، مما حال دون تحقيق النمو الإحتوائي، حيث لم تستفد الطبقات محدودة الدخل بشكل كافٍ من عوائد التنمية. رغم أن الإنفاق الحكومي العام، كان له تأثير إيجابي في تعزيز النمو الإحتوائي، إلا أن هذا التأثير كان محدوداً، مما يبرز الحاجة إلى زيادة الموارد الموجهة لهذين القطاعين. كما تؤكد هذه النتائج أهمية رفع مخصصات الإنفاق الحكومي بشكل عام، خاصة بعد تراجعها الملحوظ خلال فترة الدراسة، بالتزامن مع برامج الإصلاح الإقتصادي التي نفذتها مصر في أوائل التسعينيات وعام 2016. كما أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة المالية، ممثلة في إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق على التعليم والصحة، كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على تحقيق النمو الإحتوائي في الأجل الطويل، رغم أن هذا التأثير كان محدودًا. ولم تساهم السياسة النقدية في تحقيق النمو الإحتوائي ، فعلى الرغم من أن الزيادة في عرض النقود تحفز الطلب الكلي ومن ثم تزيد الإنتاج إلا أنه قد يؤدي بالوقت نفسه إلى زيادة في الأسعار وضغوط تضخمية في الإقتصاد الداخلي مما قد يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات الخارجي وأسعار صرف العملة نتيجة لزيادة الإستيراد وإنخفاض الصادرات.

- دراسة Donghyun Park SangHyop Lee, Estrada, Gemma ،2014بعنوان FISCAL POLICY FOR INCLUSIVE GROWTH،(السياسة المالية لتحقيق النمو الإحتوائي)، تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات الإستراتيجية التي تواجه البلدان الآسيوية النامية لتحقيق نمو أكثر إحتواءً، مع التركيز على دور السياسات المالية في الحد من عدم المساواة الإجتماعية والفقر. كما تسعى إلى تسليط الضوء على أهمية تبني الإستجابات الحكومية الفعالة لتحقيق التوزيع العادل لثمار النمو الإقتصادي ، وبناء مجتمع أكثر عدلاً يضمن الفرص للجميع. لقد شهدت المنطقة نمواً إقتصادياً سريعاً خلال سنوات الدراسة، ورغم هذا التقدم، إلا أن توزيع الدخل لم يكن عادلاً، حيث إرتفع مستوى التفاوت بين الفئات الإجتماعية. في ظل الموارد المالية المحدودة التي تواجهها معظم الدول، فإن تعزيز القدرة على تعبئة الإيرادات واستكشاف مصادر جديدة للتمويل سيصبح أمراً ضرورياً للحفاظ على استدامة الإنفاق الإجتماعي وضمان عدالة إقتصادية أكبر.التحدي الأساسي الذي تواجهه

الإقتصادات الآسيوية اليوم هو إيجاد التوازن بين استخدام السياسة المالية لدعم النمو الشامل، وبين الحفاظ على الإستدامة المالية على المدى الطويل.

المحور الأول: تحليل إنعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي في الجزائر

تمثل التجربة الجزائرية نموذجاً لإقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية والغازية، غير أنها استطاعت خلال العقدين الماضيين تحقيق تحسن ملحوظ في مؤشرات العدالة الإجتماعية والنمو الإحتوائي من خلال سياسة مالية توسعية موجهة نحو القطاعات الإجتماعية والبنية التحتية. ومن خلال متابعة بيانات الجدول (1) الصادرة من وزارة المالية الجزائرية وصندوق النقد الدولي نلاحظ مايأتي:

* إرتفاع الإنفاق العام من (27) مليار دولار عام 2004 الى (64.7) مليار دولار عام 2024، بمعدل نمو تراكمي بلغ أكثر من(**139%**) خلال المدة، مما يعكس إتجاهاً تصاعدياً في حجم الموازنة العامة رغم تقلبات أسعار النفط (وزارة المالية الجزائرية، 2024: 12).
* بلغ متوسط الإنفاق الإستثماري خلال المدة (26%) من إجمالي الإنفاق العام، مقابل (74%) للإنفاق الجاري، مما يشير إلى هيمنة الطابع الجاري على هيكل الموازنة، وهو ما حدّ نسبياً من قدرة الإنفاق العام على تحقيق نمو إنتاجي مستدام. ومع ذلك، ساهم الإنفاق الإستثماري المتزايد بعد عام 2010 في تنشيط قطاعات الصناعة والخدمات والبنية التحتية، إذ إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة من (16.8%) عام 2004 الى (15.8%) عام 2024، والخدمات من (26.4%) إلى 35.4%، في حين تراجعت مساهمة قطاع الطاقة من 36.7% إلى 26.9%، ما يدل على بداية تنويع هيكلي تدريجي (Algerian National Statistics Office, 2024: (p. 45).
* إن الإرتفاع في الإنفاق العام لا يعكس مجرد توسع مالي، بل يعبر عن تحول في دور الدولة من منظم للنشاط الإقتصادي الى فاعل مركزي في تحفيز الطلب الكلي، ففي فترات إرتفاع أسعار النفط إعتمدت الحكومة سياسة توسعية ساهمت في ضخ سيولة كبيرة داخل الإقتصاد، ما أدى الى تعزيز النمو في القطاعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي مثل البناء والخدمات العامة، وقد لعب الإنفاق العام دور "المثبت التلقائي" في مواجهة الصدمات، إذ لجأت الحكومة الى الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق حتى في فترات انخفاض الإيرادات النفطية، وهو ما حدّ من التباطؤ الحاد للنشاط الإقتصادي. إلا أن هذا النهج أدى في بعض السنوات الى عجز مالي متزايد، ما يعكس المفاضلة بين الإستقرار الإجتماعي والإستدامة المالية.
* من جهة الإيرادات، إعتمدت الجزائر على **الإيرادات النفطية** كمصدر رئيسي، إذ شكلت في المتوسط **أكثر من (85%) من الإيرادات العامة**، رغم تراجعها النسبي في السنوات الأخيرة الى (83%) عام 2024 مقابل (91%) في 2008 وهذا الإعتماد يضع الإقتصاد الجزائري ضمن ما يُعرف بـ"اقتصادات الريع الأحادي". وقد أظهرت صدمات 2009 و2015 مدى حساسية المالية العامة تجاه تقلبات الأسواق العالمية، حيث أدى انخفاض الأسعار الى تراجع مزدوج في الإيرادات والناتج المحلي. وفي المقابل، شهدت **الإيرادات الضريبية** إرتفاعاً من (2.1) مليار دولار عام 2004 إلى (6.1) مليار دولار عام 2024، أي بمعدل نمو بلغ (**190%**)، مما يعكس جهوداً ملموسة في توسيع القاعدة الضريبية وتنويع مصادر الدخل (IMF,2024:22).
* من ناحية الناتج المحلي الإجمالي فقد شكّل قطاع الطاقة والتعدين النسبة الأكبر في بداية المدة بواقع (36.7%) عام 2004، إلا أن نسبة مساهمته تراجعت تدريجياً لتبلغ نحو (26.9%) عام 2024 ، نتيجة تقلبات أسعار النفط وسعي الدولة الى تنويع مصادر الدخل. في المقابل، شهد قطاع الخدمات توسعاً ملحوظاً، إذ إرتفعت نسبة مساهمته من (26.4%) عام 2004 الى (35.4%) عام 2024، ليصبح القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس اتساع الأنشطة الخدمية المرتبطة بالتجارة والنقل والخدمات الحكومية. أما قطاع الصناعة التحويلية فقد حافظ على نسبة مساهمة شبه مستقرة تراوحت حول (16%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير الى محدودية التوسع الصناعي مقارنة بالإمكانات الإقتصادية المتاحة. وفي المقابل، إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشكل تدريجي من (8.9%) الى (10.1%) نتيجة السياسات الحكومية الداعمة للإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، كما شهدت بعض القطاعات الحديثة مثل التكنولوجيا والإبتكار نمواً تدريجياً من (0.8%) الى (2.5%) خلال المدة، فضلاً عن إرتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية والنقل والقطاع المالي بنسب متفاوتة. وتشير هذه التحولات الى بداية تغير تدريجي في هيكل الإقتصاد الجزائري بإتجاه تنويع الأنشطة الإقتصادية وتقليل الإعتماد النسبي على قطاع الطاقة، بما يعزز فرص تحقيق نمو إقتصادي أكثر استقراراً واستدامة.
* وعلى مستوى مؤشرات **النمو الإحتوائي**، تُظهر البيانات تحسناً واضحاً في توزيع الدخل ومستوى الرفاه الإجتماعي، فقد إنخفض **معامل جيني** من (35.3%) عام 2004 الى (29.1%) عام 2024، أي تحسناً مقداره (6.2%) ، بالتوازي مع انخفاض **معدل الفقر الوطني** من (6.5%) الى (2%)، وتراجع معدل الفقر الريفي من (9%) الى (3.5%)، مما يشير إلى توسع فعلي في نطاق الشمول الإجتماعي، كما تراجع **معدل البطالة** من (17.6%) عام 2004 الى (11.5%) عام 2024، وهو ما يعكس تحسناً في فرص العمل بفضل سياسات التحفيز الإقتصادي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد لعب الإنفاق الإستثماري دوراً رئيسياً في هذا التحسن؛ إذ بلغ الإنفاق على **التعليم** (7.4) مليار دولار عام 2024 بنسبة (11.43%) من الإنفاق العام، مقابل (3.2) مليار دولار عام 2004 ، كما ارتفع الإنفاق على **الصحة** من (1.5) مليار دولار الى (3.9) مليار

دولار خلال المدة نفسها، بنسبة (6%) من إجمالي الإنفاق العام، ما ساهم في تحسين رأس المال البشري وجودة الخدمات الإجتماعية. هذا التوجه يتسق مع أدبيات النمو الداخلي التي تؤكد أن تراكم رأس المال البشري يمثل محركاً أساسياً للنمو الإحتوائي المستدام، غير أن التحدي يكمن في ضمان كفاءة هذا الإنفاق، بحيث يتحول الى مخرجات تعليمية وصحية ذات جودة عالية تدعم التنافسية الإقتصادية

ومع ذلك، فإن التجربة الجزائرية تُعد ناجحة في جانبها الإجتماعي، إذ حققت إنخفاضاً حقيقياً في معدلات الفقر وعدم المساواة، ووجهت الإنفاق نحو القطاعات الخدمية والبشرية، مما جعلها من بين التجارب الريعية القليلة التي استطاعت المواءمة بين الإستقرار الإجتماعي والنمو الإقتصادي (World bank, 2024: 33).

جدول (1) أدوات السياسة المالية ومؤشرات النمو الإحتوائي في الجزائر للمدة (2004-2024) (مليار/دولار)

السنة	الإنفاق الإستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق العام	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة	معدل الفقر الوطني%	البطالة (%)
2004	5.2	21.8	27,0	20.5	2.1	1.2	23.8	3.2	1.5	15	17.6
2005	6.1	23.5	29,6	25.8	2.3	1.3	29.4	3.5	1.7	14.2	17
2006	7	25.2	32,2	32.1	2.5	1.4	35.9	3.8	1.9	13.5	16.5
2007	8.3	27.1	35,4	40.2	2.7	1.5	44.4	4.1	2.1	12.8	16
2008	9.5	29	38,5	48.5	2.9	1.6	53,00	4.4	2.3	12.1	15.2
2009	8.9	30.5	39,4	42.3	3.1	1.7	47.1	4.5	2.4	11.8	14.8
2010	10.2	32.8	43,0	48.7	3.3	1.8	53.8	4.9	2.6	11.3	14.5
2011	12.1	35.4	47,5	55.2	3.5	1.9	60,60	5.4	2.9	5.5	14.2
2012	13.5	38	51,5	60.1	3.7	2	65.8	5.9	3.1	5.8	13.8
2013	14.8	40.2	55,3	62.5	3.9	2.1	68.5	6.3	3.3	6	13.5
2014	15.2	41.5	56,7	58.3	4.1	2.2	64.6	6.4	3.4	6.2	13
2015	14	40	54.2	45.2	4.3	2.3	51.8	6.2	3.3	6.5	12.8
2016	13.5	38.5	52,2	38.7	4.5	2.4	45.6	6	3.2	6.8	12.5
2017	14.2	39.8	54,0	40.5	4.7	2.5	47.7	6.2	3.3	6.9	12.3
2018	15	41	56,0	42.3	4.9	2.6	49.8	6.5	3.4	7	12
2019	15.8	42.2	58,0	43.8	5.1	2.7	51.6	6.7	3.5	7.1	11.8
2020	14.5	40	54,5	35.2	5.3	2.8	43.3	6.2	3.3	7.5	11.3
2021	15.3	41.5	56,8	38	5.5	2.9	46.4	6.5	3.5	7.2	11.5
2022	16.8	43	59,8	41.5	5.7	3	50.2	6.9	3.7	6.9	11.5
2023	18	44.4	62,4	44	5.9	3.1	53	7.2	3.8	6.5	11.5
2024	19.2	45.5	64,7	46.2	6.1	3.2	55.5	7.4	3.9	6.1	11.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية الجزائرية.

المحور الثاني: تحليل إنعكاسات السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائي في السعودية

قدمت المملكة العربية السعودية تجربة مالية وتنموية رائدة في المنطقة العربية، إستطاعت من خلالها التحول من إقتصاد ريعي يعتمد على النفط الى إقتصاد متنوع يقوده الإنفاق الإستثماري والإستراتيجيات التنموية ضمن إطار **رؤية 2030.** ومن خلال متابعة بيانات الجدول (2) الصادرة من وزارة المالية السعودية نلاحظ مايأتي:

* إرتفاع **الإنفاق العام** من (85.7) مليار دولار عام 2004 الى (245) مليار دولار عام 2024، بزيادة تتجاوز **(186%)**، إلا أن هذا التوسع لم يكن عشوائياً، بل ارتبط بإستراتيجية واضحة هدفت الى تحويل الفوائض النفطية الى مشاريع إنتاجية وبنية تحتية طويلة الأجل. ففي سنوات الفوائض النفطية، تم توجيه الإنفاق نحو مشروعات استراتيجية ضخمة، بينما في سنوات التراجع تم ضبط الإنفاق نسبياً للحفاظ على الاستقرار المالي، وقد اتسمت السياسة المالية السعودية بالتوازن بين الإستقرار المالي والتوسع الإستثماري، حيث بلغت نسبة **الإنفاق الإستثماري** في المتوسط **(38-40%) من الإنفاق العام**، وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالجزائر، ما يعكس توجهاً إستراتيجياً نحو تمويل أهداف التنمية المستدامة(وزارة المالية السعودية،27:2024). في المقابل، شكل **الإنفاق الجاري** ما بين (60–62%) من الإنفاق العام، وتركز في الأجور والخدمات الاجتماعية والدفاع، لكن الاتجاه العام أظهر تحسناً في كفاءة الإنفاق عبر رفع إنتاجية المشاريع الإستثمارية، وخاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة.
* أما الإيرادات العامة فقد شهدت تنوعاً ملحوظاً، حيث تراجعت **نسبة الإيرادات النفطية** من (94%) عام 2004 الى (90%) عام 2024، مقابل إرتفاع **الإيرادات الضريبية** من (3.5) الى (17.0) مليار دولار، أي بمعدل نمو يتجاوز **(385%)**، بفضل إصلاحات النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والرسوم الإنتقائية (تقرير السعودية، 2024، ص19).

هذا التنوع النسبي في الإيرادات أسهم في تعزيز الإستدامة المالية وتقليل التقلبات الناتجة عن صدمات أسعار النفط، كما ساعد اعتماد أطر مالية متوسطة الأجل على تحسين التخطيط المالي وتقليل العجز في فترات الإنكماش.

* إقتصادياً، إرتفع **الناتج المحلي الإجمالي** من (258.7) مليار دولار عام الى (1237) مليار دولار عام 2024، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ(**7.2%**) وهو من أعلى المعدلات في الدول النفطية، كما أظهرت البيانات تحولاً هيكلياً في تركيبة الإقتصاد، حيث إنخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط والطاقة من (39%) عام 2004 الى (30%) عام 2024، مقابل إرتفاع نسبة مساهمة الخدمات الى (35.3%) والصناعة التحويلية الى (19.9%)، مما يعكس نجاح المملكة في تنويع قاعدتها الإنتاجية.
* وفيما يخص **النمو الإحتوائي**، تميزت السعودية بتحسن كبير في مؤشرات العدالة الإجتماعية والإستقرار المعيشي، حيث إنخفض **معدل الفقر الوطني** من (6.5%) عام 2004 الى (2%) عام 2024، مع تراجع معدلات الفقر الريفي من (9%) الى (3.5%)، وإنخفاض معدلات **البطالة** من (11.5%) الى (5.3%)، رغم صدمة جائحة كورونا عام 2020 التي رفعتها مؤقتاً الى (7%)، كما إرتفع الإنفاق على التعليم من (12) مليار دولار الى (33) مليار دولار، بنسبة (13–14%) من الإنفاق العام، والإنفاق على الصحة من (6) الى (13) مليار دولار بنسبة (5–6%) ، مما يعكس أولوية واضحة لتنمية رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة، وهو جوهر النمو الإحتوائي.

لذلك أظهرت السعودية قدرة ملحوظة على إدارة الأزمات، لاسيما خلال أزمة 2020، حيث تم إستخدام أدوات مالية مرنة لدعم القطاع الخاص والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي، كما لعب صندوق الإستثمارات العامة دوراً محورياً في إعادة تدوير الفوائض النفطية نحو إستثمارات إستراتيجية داخلية وخارجية، مما عزز من قدرة الإقتصاد على التكيف. كما أظهرت التجربة السعودية أن السياسة المالية الفعالة لا تقتصر على حجم الإنفاق، بل على **كفاءته في خلق فرص إقتصادية جديدة** وتحقيق التوازن بين الإستدامة المالية والتوزيع العادل للدخل، فقد تمكنت السعودية من تحويل الإيرادات النفطية الى أدوات تنمية إنتاجية من خلال مشاريع كبرى مثل **مدينة الملك عبدالله الإقتصادية، ومشروع نيوم، وبرامج الطاقة المتجددة، والتخصيص الصناعي**، مما جعل الإقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية (رؤية السعودية 2030، ص41).

جدول (2) أدوات السياسة المالية ومؤشرات النمو الإحتوائي في السعودية للمدة (2004-2024)

السنة	الإنفاق الإستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق العام	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة	معدل الفقر الوطني%	البطالة (%)
2004	25.5	60.2	85.7	80.5	3.5	1.5	85.5	12.0	6.0	6.5	11.5
2005	28.3	65.0	93.3	95.2	4.0	1.8	101	13.2	6.5	6.0	10.8
2006	32.1	70.5	102.6	115.0	4.5	2.0	121.5	14.5	7.0	5.5	10.0
2007	36.8	76.2	113.0	140.0	5.0	2.2	147.2	16.0	7.5	5.0	9.2
2008	42.5	83.0	125.5	170.0	5.5	2.5	178	17.5	8.0	4.5	8.5
2009	40.1	80.5	120.6	150.0	6.0	2.7	158.7	17.0	7.8	4.2	8.0
2010	45.3	85.7	131.0	175.0	6.5	3.0	184.5	18.5	8.5	4.0	7.5
2011	50.2	92.0	142.2	200.0	7.0	3.3	210.3	20.0	9.0	3.8	7.0
2012	55.1	98.5	153.6	220.0	7.5	3.5	231	21.5	9.5	3.5	6.5
2013	60.0	105.0	165.0	230.0	8.0	3.8	241.8	23.0	10.0	3.2	6.0
2014	65.2	112.0	177.2	225.0	8.5	4.0	237.5	24.5	10.5	3.0	5.8
2015	62.8	108.5	171.3	180.0	9.0	4.2	193.2	23.5	10.0	3.1	5.7
2016	60.5	104.5	165.0	155.0	9.5	4.5	169	22.5	9.5	3.2	5.6
2017	65.0	110.0	175.0	165.0	10.0	4.8	179.8	24.0	10.0	3.0	5.5
2018	70.5	115.5	186.0	180.0	11.0	5.0	169	25.5	10.5	2.8	5.4
2019	75.2	120.0	195.2	185.0	12.0	5.5	202.5	26.5	11.0	2.6	5.3
2020	72.0	115.0	187.0	150.0	13.0	6.0	169	25.0	10.5	3.0	7.0
2021	78.5	122.0	200.5	170.0	14.0	6.5	190.5	27.0	11.5	2.8	6.5
2022	85.0	130.0	215.0	190.0	15.0	7.0	212	29.0	12.0	2.5	6.0
2023	92.0	138.0	230.0	210.0	16.0	7.5	233.5	31.0	12.5	2.3	5.5
2024	100.0	145.0	245.0	230.0	17.0	8.0	255	33.0	13.0	2.0	5.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية السعودية

المحور الثالث: إمكانية الاستفادة من التجربتين الجزائرية والسعودية في العراق (2004-2024)

يمتلك العراق مقومات مالية وبشرية تجعله قادراً نظرياً على تحقيق نمو إحتوائي مستدام، إلا أن التحدي الرئيس يكمن في طبيعة إدارة السياسة المالية، وليس في حجم الموارد المتاحة. وخلال المدة (2004–2024) اتسمت المالية العامة العراقية بسمات الإقتصاد الريعي الأحادي، حيث ظل النفط المصدر شبه الوحيد للإيرادات العامة، ما جعل الإستقرار الإقتصادي مرهوناً بتقلبات الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الإستفادة من التجربتين الجزائرية والسعودية بوصفهما

نموذجين ريعيين سلكا مسارين مختلفين في توظيف السياسة المالية لتحقيق أهداف تنموية وإجتماعية.

أولاً: الإستفادة من البعد الإجتماعي في التجربة الجزائرية

تُظهر التجربة الجزائرية أن الإقتصاد الريعي يمكن أن يحقق قدراً ملموساً من العدالة الإجتماعية إذا ما وُجّهت السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق الإجتماعي وتعزيز شبكات الحماية، فقد ركزت الجزائر على تقليص الفقر وتحسين توزيع الدخل عبر دعم التعليم والصحة والسكن والخدمات الأساسية، مما ساهم في تخفيض التفاوتات الإجتماعية وتعزيز الإستقرار.

بالنسبة للعراق، حيث ما تزال نسب الفقر والبطالة مرتفعة نسبياً، يمكن الإستفادة من هذا النهج من خلال إعادة توجيه جزء من الموارد النفطية نحو برامج تنمية بشرية طويلة الأجل، بدل الإكتفاء بالإنفاق التشغيلي قصير الأجل، ويتطلب ذلك تحويل فلسفة الإنفاق من التركيز على الإستهلاك الحكومي الى الإستثمار في رأس المال البشري، بما يعزز فرص المشاركة الإقتصادية ويقلل الفجوات بين المناطق.

كما يمكن تبني مقاربة توزيع عادلة للإنفاق العام تضمن وصول الخدمات الأساسية الى المحافظات الأقل نمواً، بما يعزز مفهوم النمو الإحتوائي القائم على الشمول الجغرافي والإجتماعي.

ثانياً: الإستفادة من البعد الإنتاجي في التجربة السعودية

إذا كانت الجزائر قد ركزت على البعد التوزيعي، فإن السعودية قدمت نموذجاً يقوم على تحويل الريع النفطي الى إستثمارات إستراتيجية طويلة الأجل، ما أدى الى تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مرونة الإقتصاد. وقد اتسمت السياسة المالية السعودية بالتركيز على رفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز دور القطاع الخاص، وبناء قطاعات بديلة قادرة على توليد القيمة المضافة وفرص العمل.

بالنسبة للعراق، يمثل هذا المسار ضرورة ملحة، إذ لا يمكن تحقيق نمو إحتوائي مستدام في ظل إقتصاد يعتمد على قطاع واحد. ومن هنا، فإن الإستفادة من التجربة السعودية تتمثل في تبني رؤية تنموية واضحة المعالم، ترتكز على إعادة هيكلة أولويات الموازنة، وتحويل الفوائض النفطية الى مشاريع إنتاجية استراتيجية، بدل إستهلاكها في التوسع الجاري.

كذلك، يمكن للعراق الإستفادة من تجربة الإصلاح المؤسسي في إدارة المالية العامة، من خلال تعزيز الشفافية والإنضباط المالي، وتطوير أدوات التخطيط متوسط وطويل الأجل، بما يضمن استدامة الإنفاق ويقلل من أثر الصدمات النفطية.

ثالثاً: إمكانية تطبيق نموذج عراقي مزدوج للنمو الإحتوائي

إن التحليل المقارن للتجربتين يبرز أن النمو الاحتوائي لا يتحقق عبر بعد واحد، بل من خلال التوازن بين العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية. ومن ثم، فإن النموذج الأنسب للعراق يتمثل في صيغة هجينة تجمع بين:

1. البعد الإجتماعي الجزائري، القائم على توجيه جزء من الريع نحو تقليص الفقر وتحسين الخدمات الأساسية.
2. البعد الإنتاجي السعودي، القائم على إستثمار الريع في تنويع الإقتصاد وبناء قطاعات غير نفطية قادرة على خلق فرص عمل مستدامة.

ويتطلب هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة من كونها موزعاً للريع الى كونها محفزاً للنشاط الإنتاجي ومنظماً للموارد، كما يستلزم بناء إطار مالي متوسط الأجل يضمن إستقرار الإنفاق وتوجيهه نحو أهداف إستراتيجية واضحة. ولكي يتمكن العراق من الإستفادة الفعلية من التجربتين، ينبغي توافر مجموعة من الشروط النظرية والمؤسسية، أبرزها:

- بناء إطار إستراتيجي وطني للتنويع الإقتصادي.
- تعزيز كفاءة تخصيص الموارد العامة.
- تطوير آليات قياس أداء السياسة المالية وربطها بمؤشرات النمو الإحتوائي.
- تحسين بيئة الإستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص.
- ضمان الإستدامة المالية عبر تقليل الإعتماد الأحادي على النفط.

ومن التطبيقات الممكنة في العراق:

1. **برنامج إعادة هيكلة الموازنة العامة:** برفع حصة الإنفاق الإستثماري الى أكثر من(30%) وتقليص الإنفاق الجاري تدريجياً بما يعزز النمو الحقيقي.
2. **تنويع الإيرادات العامة:** بإستحداث ضرائب ذكية تدريجية غير مباشرة على الأنشطة غير النفطية وتوسيع التحصيل الضريبي الإلكتروني.
3. **برنامج المدن الإقتصادية العراقية:** مستوحى من التجربة السعودية، مثل إنشاء **مدينة إقتصادية في البصرة والأنبار** لجذب الإستثمارات الإقليمية.
4. **برنامج العدالة الإجتماعية والتنمية البشرية:**على غرار الجزائر، لتقليل الفقر من (20%) الى أقل من(10%) بحلول 2030 عبر دعم التعليم والصحة والخدمات.
5. **برنامج التحول الطاقوي:** إستناداً الى تجربة السعودية في الطاقة المتجددة، لتقليل الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات.
6. **تفعيل ممرات التجارة الإقليمية:** مثل إعادة تأهيل "طريق التنمية" ليكون ممراً إقتصادياً يربط العراق بتركيا والخليج، شبيهًا بممر الشمال–الجنوب السعودي.

إن نجاح أي سياسة مالية في تحقيق النمو الإحتوائي يرتبط بقدرتها على تحويل الموارد الريعية الى طاقات إنتاجية دائمة، وهو ما يتطلب إصلاحاً هيكلياً عميقاً يتجاوز مجرد التوسع في الإنفاق، وتؤكد المقارنة أن العراق لا يعاني من نقص في الموارد، بل من إختلال في توجيهها. فالجزائر أثبتت أن الريع يمكن أن يكون أداة لتعزيز العدالة الإجتماعية، والسعودية أثبتت أن الريع يمكن أن يكون قاعدة للتحول الإنتاجي. أما العراق، فإن أمامه فرصة تاريخية للإستفادة من التجربتين معاً، عبر تبني سياسة مالية متوازنة تحقق الشمول الإجتماعي من جهة، والتنويع الإقتصادي من جهة أخرى.

وبذلك، يمكن للسياسة المالية العراقية أن تتحول من أداة لإدارة الريع الى أداة لبناء إقتصاد منتج قادر على تحقيق نمو إحتوائي مستدام يرسخ الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي على المدى الطويل.

المحور الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن الإقتصادات الريعية (الجزائر، السعودية، العراق) تعتمد بدرجات متفاوتة على الإيرادات النفطية، إلا أن درجة توظيف هذا الريع في تحقيق النمو الإحتوائي تختلف بإختلاف كفاءة إدارة السياسة المالية.
2. حققت التجربة الجزائرية تقدماً ملحوظاً في البعد الإجتماعي للنمو الإحتوائي من خلال توجيه الإنفاق نحو

التعليم والصحة والدعم الإجتماعي، مما ساهم في تقليص الفقر وتحسين توزيع الدخل، رغم محدودية التنويع الإنتاجي.

3. أثبتت التجربة السعودية قدرة أكبر على تحقيق نمو إحتوائي منتج من خلال رفع كفاءة الإنفاق الإستثماري وتنويع القاعدة الإنتاجية، بما عزز مرونة الإقتصاد أمام الصدمات الخارجية.
4. أن ضعف الإيرادات غير النفطية يمثل أحد أبرز الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي، مما يحد من الإستدامة المالية ويزيد من هشاشة الموازنة العامة.
5. أن تحقيق النمو الإحتوائي لا يرتبط بحجم الإنفاق العام بقدر ما يرتبط بكفاءته وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والإجتماعية القادرة على خلق فرص عمل وتقليل التفاوتات.

ثانياً: التوصيات

1. من الضروري أن يضع العراق إطاراً استراتيجياً لإدارة العوائد النفطية يقوم على تخصيص نسبة ثابتة من الفوائض لتمويل مشاريع تنويع إقتصادي طويلة الأجل، بما يقلل الإعتماد الأحادي على النفط.
2. من المفترض على العراق تعزيز كفاءة الإنفاق الإجتماعي وربطه ببرامج تمكين إقتصادي مستدام، بحيث لا يقتصر الدعم على التحويلات النقدية، بل يمتد الى الإستثمار في رأس المال البشري وتنمية المهارات.
3. من الملائم هيكلة الموازنة العراقية تدريجياً لرفع نسبة الإنفاق الإستثماري المنتج، مع إعتماد آليات تقييم أداء المشاريع لضمان تحقيق عوائد إقتصادية وإجتماعية ملموسة.
4. من الضروري تبني إصلاحاً ضريبياً شاملاً في العراق يشمل توسيع القاعدة الضريبية، وتطوير الإدارة الإلكترونية للتحصيل، وتعزيز الإمتثال الضريبي، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل العام.
5. من الضرورة تبني العراق نموذجاً مالياً مزدوجاً يجمع بين العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية، عبر ربط السياسة المالية بمؤشرات قياس واضحة للنمو الإحتوائي مثل البطالة، الفقر، والمساواة في توزيع الدخل.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Bank al-Duwali (2024). *Mu'ashshirat al-Tanmiyah al-'Alamiyah: al-Jaza'ir 2004–2024*. Washington, D.C.: Al-Bank al-Duwali.
2. Al-Maktab al-Watani lil-Ihsa' al-Jaza'iri (ONS) (2024). *Al-Taqrir al-Iqtisadi al-Sanawi 2024: al-Ada' al-Iqtisadi wa-al-Mali lil-Jaza'ir 2004–2024*. Al-Jaza'ir al-'Asimah.
3. Sunduq al-Naqd al-Duwali (IMF) (2024). *Taqrir Mushawarat al-Maddah al-Rabi'ah: al-Jaza'ir*. Washington, D.C.: Sunduq al-Naqd al-Duwali.
4. Wizarat al-Maliyah al-Jaza'iriyah (2024). *Mizaniyat al-Dawlah al-Jaza'iriyah: al-Infaaq al-'Amm wa-al-Iradat al-'Ammah 2004–2024*. Al-Jaza'ir al-'Asimah.
5. Barnamaj al-Umam al-Muttahidah al-Inma'i (UNDP) (2023). *Taqrir al-Tanmiyah al-Bashariyah fi al-Jaza'ir: al-'Adalah al-Ijtima'iyah wa-al-Numuw al-Ihtiwa'i*. Al-Jaza'ir.
6. Wizarat al-Maliyah al-Sa'udiyah (2024). *Bayan al-Muwazanah al-'Ammah lil-Mamlakah al-'Arabiyah al-Sa'udiyah 2004–2024*. Al-Riyad.
7. Al-Hay'ah al-'Ammah lil-Ihsa' al-Sa'udiyah (GASTAT) (2024). *Al-Natij al-Mahalli al-Ijmali Hasab al-Nashat al-Iqtisadi 2004–2024*. Al-Riyad.
8. Sunduq al-Naqd al-Duwali (IMF) (2024). *Taqrir Mushawarat al-Maddah al-Rabi'ah: al-Mamlakah al-'Arabiyah al-Sa'udiyah*. Washington, D.C.
9. Ru'yat al-Sa'udiyah 2030 (2016). *Wathiqat al-Ru'yah wa-al-Islah al-Iqtisadi wa-al-Tanmiyah al-Mustadamah*. Al-Riyad: Majlis al-Shu'un al-Iqtisadiyah wa-al-Tanmiyah.
10. Al-Bank al-Duwali (2024). *Qa'idat Bayanāt Mu'ashshirat al-Iqtisad al-Kulli lil-Sa'udiyah 2004–2024*. Washington, D.C.: Al-Bank al-Duwali.
11. Wizarat al-Maliyah al-'Iraqiyah – Da'irat al-Muwazanah al-'Ammah (2024). *Taqارير al-Muwazanat al-'Ammah al-Ittihadiyah lil-Muddah 2004–2024*. Baghdad.
12. Wizarat al-Takhtit al-'Iraqiyah – al-Jihaz al-Markazi lil-Ihsa' (2023). *Al-Taqrir al-Ihsa'i al-Sanawi lil-Iqtisad al-'Iraqi 2004–2023*. Baghdad.
13. Al-Bank al-Markazi al-'Iraqi – al-Mudiriyah al-'Ammah lil-Ihsa' wa-al-Abhath (2023). *Al-Taqrir al-Sanawi: al-Mu'ashshirat al-Maliyah wa-al-Naqdiyah 2004–2023*. Baghdad.
14. Sunduq al-Naqd al-'Arabi (2021). *Al-Taqrir al-Iqtisadi al-'Arabi al-Muwahhad*. Abu Dhabi: Sunduq al-Naqd al-'Arabi.
15. Sunduq al-Naqd al-Duwali (IMF) (2024). *Mushawarat al-Maddah al-Rabi'ah: al-'Iraq*. Washington, D.C